الخطاب السياسي الأمريكي
واهتمامه بالعالم الإسلامي

الأستاذ المساعد الدكتور
جميل حليل نعمة المعلة
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

المدرس المساعد
علي عبد المحسن كريم
كلية الإمام الكاظم

الخطاب السياسي الأمريكي واهتمامه بالعالم الإسلامي

الأستاذ المساعد الدكتور
جميل حليل نعمة المعلة
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

المدرس المساعد
علي عبد المحسن كريم
كلية الإمام الكاظم

مقدمة:ـ

افترق الاستشراق الأمريكي عن نظيره الأوروبي، من خلال تشكيله استشراقاً خيالياً روحي الطابع، ومتبايناً في وظائفه الاستراتيجية، فقد نسج المفكرون الأمريكيون الأسطورة الأمريكية لشعبهم، من خلال موضعة العالم العربي في بنائها الأساسي، وعبر رمزية (كريستوف كولومبس) الذي يعدّ الرجل الأمريكي الأول، والمنطلق من إسبانيا ذات البعدين العربي والأوروبي، ورحلته إلى العالم الجديد، تبدو مقارنة رحلته المنطلقة من الأندلس، نقطة التقاء الشرق القديم (العرب - الإسلام) بالغرب القديم (أوروبا- المسيحية) لتحقيق مزاوجة بين نصفي العالم القديم، على أرض أمريكا الوليد الجديد. وبهذه الرؤية الرمزية تمكن الاستشراق الأمريكي، من تبرير أهمية العالم العربي ودوره في صياغة مستقبل الولايات المتحدة، بوصفه أحد عناصر رؤيته الحالمة للمستقبل.إلا أن بداية الاستشراق الأمريكي الرسمية، تنطلق من خلال تأسيس (الجمعية الشرقية الأمريكية) عام ١٨٤٢م، بهدف تنظيم أنشطة المهتمين بالعمل الاستشراقي، في ضوء تزايد أعدادهم، والحاجة إلى تحريره من الرؤى الرومانسية والتخيلية، المصطبغة بالتراث الأوروبي إلى حد بعيد، وعلى الرغم من انضمام أكاديميين مهمين، إلى هذه الجمعية (أمثال فيلتون وسالزبري)، فإن الكنسية بروحها التنصيرية، ظلت مهيمنة على العمل الاستشراقي الأمريكي حتى بدايات القرن العشرين،

والذي عرف منحنى أكاديمياً واضحاً أسهم في إنضاج الرؤى الاستشراقية الأمريكية على يد (وتني)[١].

تقلب الخطاب الأمريكي المعاصر بين الانكماش على الذات والانفتاح على الآخر، بحسب الظروف الدولية والمحلية، التي كانت تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية، يتشكل شعب الولايات المتحدة الأمريكية، من مجموع المهاجرين من البلدان الأوربية والعربية فيما بعد والمستعبدين الأفارقة، الذين نالوا حريتهم من العبودية بقرار من قبل الرئيس أبراهام لنكولن عام ١٨٦١م، والذي كان أحد الأسباب الرئيسية لنشوب حرب أهلية التي استمرت أربعة سنوات لتنتهي عام ١٨٦٥م، وليغتال بعدها الرئيس لنكولن، هذا التنوع العرقي شكل وجه أمريكا المعاصرة، وشكل وجه نظامها وقيمها المعاصرة ونظرتها للآخرين[٢].

لذا يعد الأمريكان ورثة الاستشراق الأوربي، ولكنهم فهموا الأخطاء التي وقع فيها الأوربيون، من قبيل الهيمنة المباشرة عسكريا واقتصاديا وثقافيا ودينيا، وتجاوزوا مراحل التنوير والتحديث "الحداثة" إلى مراحل متقدمة، أسهمت التغييرات في المنهج البنيوي إلى تغييرات جذرية، في الإطار العام للأفكار والدوافع والآليات، أنتجت فيما بعد نظريات من نموذج الإسلام المعتدل، وصراع الحضارات ونهاية التاريخ والإنسان الأخير.الخ..أطروحات الاستشراق الأوروبي مثل التمركز العرقي والديني ونحوهما، استبدلت بأطروحات مثل الديمقراطية والسوق الحر والليبرالية ونحوها، أو ما عرف فيما بعد بالعولمة، أي النظام العالمي الجديد، فالولايات المتحدة لم تعد تفكر بالهيمنة المباشرة على الحضارات وشعوبها ومقدراتها، بغية تدجينها وتحويلها إلى شعوب مؤمنة بالعالم الجديد، وفق الرؤية الأمريكية، بل أصبحت الحضارات بشعوبها، تطلب من أمريكا أن تحتلها وتدخل أراضيها، وتسيطر

على مقدراتها وشعوبها. الدراسات الأمريكية الحديثة والمعاصرة عن الشرق "العرب - المسلمين"،[٣]. كانت النواة الأساسية في صناعة أغلب القرارات الاستراتيجية، إذ تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، أغلب هذه الدراسات لتشكل صورة نمطية عن الشرق، ولتبني فيما بعد أطروحات معاصرة، كان آخرها وليس أخيرها الإسلام المعتدل، الذي قدم على أساس البدلية عن الإسلام التقليدي، بحجة رجعية الدين الإسلامي التقليدي، وعدم توافق منهجياته مع العولمة من جهة، ومن جهة أخرى تهمة الإرهاب التي ألصقت بالمسلمين عموما، في هذا الفصل سوف نكتشف أن الهدف والغاية، ليس إلا الهيمنة وتغيير وجه العالم، ليكون وجها أمريكيا بحتا، من خلال قلب المفاهيم والنظريات الشرقية وعكسها لتلائِم المزاج العالمي الجديد.فهنا مقاصد ومطالب لتوضيح غرضنا ومرادنا من هذا الفصل.

المبحث الأول

الدوافع

المطلب الأول: الدافع السياسي:ـ

نستهل هذا الدافع بنقل نص لهنري كيسنجر عراب السياسة الأمريكية المعاصرة، يتحدث فيه عن واقع السياسة الأمريكية (لقد أسدل القرن التاسع عشر إسداله وقدم القرن العشرون، ومنه ارتقت الولايات المتحدة المسرح الدولي، الذي لم يشهد لحجم تأثيرها الحاسم والمتأرجح، في أحايين معينة على العلاقات الدولية نظيرا، فليس من شعب أكثر من شعبها أصر بحزم، على رفض مفهوم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وليس أكثر منه تعطشا لتطبيق قيمه عالميا، وليس سواها أشد واقعية في تسيير الدبلوماسية يوما بيوم، أو أكثر أيديولوجية في السعي وراء قناعاتها الأخلاقية التاريخية، وما من أمة أكثر منها بغضا لمبدأ التدخل الخارجي، حتى وأن وصلت اليوم في

تحالفاتها والتزاماتها الخارجية، حدودا وأفقا لم يشهدها التاريخ من قبل)[٤]. يبدو لأول وهلة أن هذا الكلام فيه الكثير من التناقض والفوضى الفكرية، ولكن بحسب جيمس غليك، فإن كل ما يبدو لك فوضويا فهو يستبطن تناغما داخليا سرعان ما يتكشف عن نظام بديع محكم الصنع[٥]. بلد بحجم الولايات المتحدة اقتصاديا وعسكريا وجغرافيا..الخ.. لا يمكن بأي حال من الأحوال أن لا يشترك في النظام العالمي، فالولايات المتحدة لم تتورط مباشرة بالحرب العالمية الأولى، ولم تشترك في الحرب العالمية الثانية بصورة مباشرة أيضا، إلا أنها جرت للحرب بعد حادثة (بيرل هاربر) في ولاية هاواي الأمريكية في المحيط الهادئ، والتي خسرت فيها أغلب أسطول المحيط الهادئ، وهي التي جرت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها نهائيا[٦]. لا يعني هذا أن أمريكا لم يكن لها دور في السياسة الخارجية، ولكنه لم يكن دور مباشر ومحوري بل من وراء الستار، سعت السياسة الأمريكية للهيمنة غير المباشرة، لحين تكون فرصة حقيقية للوثوب، إلى مقدمة البلدان المسيطرة على العالم، وكان التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، على المدى البعيد من خلال صناعة رأي عام موافق لتطلعات الشعوب، وذلك عن طريق بث أفكار عن الحرية والديمقراطية والتبشير بالنظام العالمي الجديد، ودعم المستضعفين والثوار في العالم الثالث، كل هذا التخطيط كان الهدف منه، هو السيطرة السياسية على العالم فيما بعد، يتحدث كيسنجر عن هذا الموضوع الحيوي فيقول (تتمتع الولايات المتحدة في فجر الألفية الجديدة، بتفوق لم تضاهه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي، فمن صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم، فالموقع الراجح الذي شغلته الولايات المتحدة، في العقد الأخير من القرن العشرين، جعلها المكون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي، فقد توسطت في النزاعات في بقع

الاضطراب الرئيسية، إلى الحد الذي جعلها جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد التزمت الولايات المتحدة التزاما كبيرا بهذا الدور، لدرجة أنها تقدمت بشكل شبه طقسي كوسيط، وأحيانا عندما لم يكن مرحبا بها من كل الفرقاء المعنيين - كما في النزاع بشأن كشمير بين الهند وباكستان - في تموز يوليو عام ١٩٩٩م، فالولايات المتحدة تعدّ نفسها مصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم والضامن لها، ما جعلها بشكل متزايد تنصب نفسها حكما على نزاهة الانتخابات الأجنبية، وتفرض عقوبات اقتصادية أو ضغوطا أخرى إذا لم تستوف معاييرها)[٧]. أن الهيمنة السياسية التي تفرضها الولايات المتحدة الآن لها ثلاثة أبعاد:-

الأول: البعد السياسي:-

ويتمظهر في فرض نظامها الجديد على العالم ككل، وهو النظام الديمقراطي الليبرالي، الذي يتكون من منظومتين، سياسية متمظهرة في الديمقراطية الجديدة، كنظام مثالي للحكم، وبالليبرالية كمنظومة قيمية تتلاءم مع المزاج الأمريكي، كلا المنظومتين يؤكدهما فرانسيس فوكوياما، في مؤلفه الشهير" نهاية التاريخ أو الإنسان الأخير" إذ يؤكد أن النظام الذي سوف يختم به التاريخ هو النظام الديمقراطي الرأسمالي، وأن الإنسان الأخير على هذه الأرض سوف يكون الإنسان الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي[٨].

الثاني: البعد الاقتصادي:-

فالنظام الديمقراطي الليبرالي، يتبنى منظومة اقتصادية تعرف بالرأسمالية، تتوافق وتتناغم مع منظومته السياسية، فا لاقتصاد الحر وتنقل السلع والبضائع والأيدي العاملة ورؤوس الأموال ونحوها، من مرتكزات هذا النظام الاقتصادي، على الرغم من اعتراف المفكرين الأمريكان بنجاح بعض الاقتصاديات الاشتراكية، في بناء اقتصاد متين وتحقيق مستوى ملحوظ من

الرفاهية، إلا أنها ظل تؤكد أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، حتى يستمر وينجح لابد أن يتحول البلد إلى ديمقراطية ليبرالية، بكل ما تحمل الكلمة من معنى[٩].

الثالث: البعد الحضاري:-

تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية شعبا وحكومة، أن الدورة الحضارية قد وصلت نوبتها إليهم، وهو أمر صحيح، ولكن غير الصحيح هو أن تكون حضارتهم هي نهاية المطاف، يؤكد صاموئيل هنتغتون هذه المقولة في كتابه الشهير" صراع أو صدام الحضارات وبناء النظام العالمي الجديد" فالحديث عن خطوط الصدع وهيمنة حضارة الغرب على العالم ككل في نهاية المطاف[١٠]. أمر يثير الخوف، والأكثر منه أثارة للخوف، هو تموضع هذه الحضارة بكل مالها من أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية ودينية، في مناطق ساخنة وملتهبة كالشرق العربي- الإسلامي، وفي أفريقيا بل وأوروبا أيضا، الجميع يشعر بالخطر الآن من هذه الحضارة الجديدة، ولكن الأشد خوفا هم العرب - المسلمون، كون هذه القيم لا تسانخ قيمهم لا من قريب ولا من بعيد، فالفجوة الحضارية بين الاثنين كبيرة للغاية، نعم من الممكن فهم هذه المسألة بناء على أطروحة التكامل الحضاري، والتي لا يمكن للولايات المتحدة أن تعتقد بها، فهي تقوم على أساس ثلاثة مفاهيم هي:-

١- الدورة الحضارية:- ونعني بها الدورة الطبيعية للحضارات من خلال السنة الطبيعية للكون.

٢- التعاقب الحضاري:- ونعني به دخول حضارة جديدة على حضارات قديمة زمانا، لتأخذ دورها ومكانها بديلا عن القديم، وتمارس دورها المحوري في العالم، بناء على مناطق الهيمنة للحضارة القديمة، كما في

تقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية، من قبل القوى المنتصرة في الحرب الكونية الأولى.

٣- التكامل الحضاري:- ونعني به أن الحضارات تتكامل فيما بينها، فبناء الحضارة الجديدة، يأتي على ما أتمته الحضارة السابقة وهكذا، دون الحاجة إلى صناعة أعداء افتراضيين، بل الحضارات تكاملية بمعنى تتطور وفق الحاجة الإنسانية، ووفق متطلبات الحياة التي تفرضها الطبيعة البشرية التواقة إلى التكامل.

وعليه لا يمكن أن نفهم الدافع السياسي للولايات المتحدة، إلا من خلال فهمنا للأبعاد الثلاثة السالفة الذكر، والتي تشكل المرتكزات المعرفية والفلسفية، للبناء الفوقي للفكر الأمريكي الحديث والمعاصر، فنخلص إلى نتيجة مهمة مفادها أن الدافع السياسي، هو دافع لتغيير العالم وإعادة صناعته، وفق الأطروحة الأمريكية المعاصرة، والتي تمظهرت في سيادة نظام واحد، تفترض الدوائر الأمريكية بل الشعب الأمريكي أيضا، أنه الأنسب والأمثل لكل دول العالم، متناسية في الوقت نفسه خصوصية الشعوب والأمم والحضارات الأخرى، والتي قد ترفض هذا النظام السياسي للهيمنة على مقدراتها وحريتها، فلم ولن توجد حضارة حاولت أن تفرض هيمنتها السياسية على العالم، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: الدافع الاقتصادي:-

تشكل الموارد الاقتصادية الطبيعية للشرق وأسواقه حلما للغرب، من اليوم الأول للتواصل بين العالمين قديما وحديثا، فالتوابل والذهب والآثار الحضارية ونحو ذلك قديما، والنفط والمعادن والغاز وغيرها حديثا، كل هذا يشكل طبقاً دسماً للغاية، يُثير شهية أي إنسان حتى لو كان قديساً، فبعد النهضة الأوربية الصناعية الحديثة، وما أنتجته من أدوات تقنية لم تكن موجودة سابقا، أدوات

كانت بحاجة إلى أسواق جديدة لبيعها، وجلب أموال تمول الصناعات الناهضة، كما ظهرت الحاجة إلى مصادر للطاقة، بديلة عن الفحم الذي افتقرت أوروبا له، لذا تجمعت عدة عوامل شكلت دافعا اقتصاديا، للهيمنة على مصادر الطاقة والأسواق، كما قلنا سابقا أن الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من أخطاء الأوروبيين، في الهيمنة المباشرة، لذا اتخذت طرقا أخرى للوصول إلى المياه الدافئة، وإلى ثروات الشرق، يقول جوزيف ستكلتز في كتابه العولمة ومساؤها ما يلي (ينتاب البلدان النامية الغضب بسبب التاريخ الطويل من الجور والنفاق والتعامل بالمعايير المزدوجة، ففي القرن التاسع عشر أبرمت القوى الغربية التي نما العديد منها، من خلال اعتماد سياسات حمائية، معاهدات تجارية جائرة، ولعل أسوأ ما أعقب حرب الأفيون، عندما اصطفت المملكة المتحدة مع فرنسا وروسيا والولايات المتحدة، ضد الصين الضعيفة، لتجبرها في معاهدة تيانتسن عام ١٨٥٧م، لا على تقديم تنازلات تجارية وإقليمية، وضمان تصديرها لسلع بأسعار كان الغرب يريدها بأسعار واطئة فحسب، بل على إبقاء أسواقها مفتوحة أمام الأفيون، كي يصبح الملايين في الصين مدمنين عليه، "يمكن تسمية هذا النهج الشيطاني بالميزان التجاري".. واليوم لا تجبر الأسواق الصاعدة على الانفتاح، تحت تهديد استخدام الجبروت العسكري، بل من خلال القوة الاقتصادية، ومن خلال التهديد بفرض عقوبات، أو وقف المساعدات الضرورية وقت الأزمات، وبينما كانت منظمة التجارة العالمية محفلا يجري فيه التفاوض على اتفاقيات التجارة الدولية، إلا أن المفاوضين التجاريين الأمريكيين وصندوق النقد الدولي، غالبا ما أصروا على الذهاب إلى أبعد من ذلك، وذلك بتعجيل خطى التحرير الاقتصادي، ويصر صندوق النقد الدولي على هذه الخطى السريعة للتحرير كشرط للمساعدة، وتشعر البلدان التي تواجه أزمة، أن لا خيار لها سوى الإذعان لمطالب الصندوق، لعل الأمور يمكن أن تصبح أسوأ

مما هي عليه، مع ذلك عندما تتصرف الولايات المتحدة بشكل إنفرادي، بدلا من التستر برداء صندوق النقد الدولي، فالممثل التجاري الأمريكي أو وزارة التجارة الأمريكية، غالبا ما يكونان مدفوعين بمصالح خاصة، من داخل الولايات المتحدة، لتوجيه اتهامات ضد بلد أجنبي، ثم تجري عملية مراجعة حينذاك، تقتصر على الولايات المتحدة فقط، لتتخذ قرارا بعدها تفرض من خلاله عقوبات على البلد المسيء، لقد نصبت الولايات المتحدة نفسها قاضيا ومدعيا عاما ومحلفين، فهنالك عملية شبه قانونية، ولكن الأوراق ترتب فيها سرا، حيث يفضل القضاة إطلاق الحكم بوجود مذنب، وعندما تشهر هذه الأسلحة بوجه البلدان الصناعية الأخرى أوروبا واليابان مثلا، فإنها غالبا ما تمتلك الموارد للدفاع عن نفسها، ولكن عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية حتى الكبيرة منها كالهند والصين مثلا، فستكون المباراة غير عادلة، فالنية السيئة المبيتة تتجاوز حدود تحقيق أية مكاسب ممكنة للولايات المتحدة، هذه العملية نفسها لا تفعل الكثير لتعزز الثقة بنظام تجاري دولي عادل)[11]. أفترض أن الكاتب قدم لنا صورة واضحة، حول موضوع الهيمنة الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الآن على العالم. تدفع الولايات المتحدة دائما بالعامل الاقتصادي أمام أي مشروع تريد تنفيذه، ففي مسألة تغيير المناهج الدراسية في الشرق الأوسط ومصر والسعودية، ضغطت على مصر بقضية المعونة التي تقدمها سنويا لها، وعلى السعودية برؤوس الأموال والشركات التي تمتلكها السعودية في الولايات المتحدة وبملف حقوق الإنسان، وفي الشرق الأوسط ضغطت بموضوع السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، وقضية المعونة العسكرية للبنان في مقابل حزب الله وسلاحه، وإيران وإمكانية امتلاكها للسلاح النووي، إلى العشرات من القضايا الأخرى، التي تمس حياة المواطن اليومية، التي تعاني من تداعيات خطيرة للغاية، هناك العديد من برامج العولمة التي طبقت على الدول النامية، ومن ضمنها طبعا البلدان العربية- الإسلامية

وبصورة خاصة وكما يلي.

١- برامج التصحيح الاقتصادي: والمتمثلة بوصفات البنك الدولي، وملخصها كما هو مطبق في الدول العربية عامة، ومن المفروض أن تطبق في العراق كما طبقت في الأردن سابقا، والتي تقوم على أساس إلغاء دعم السلع الأساسية، كالمواد الغذائية الأساسية كالطحين والسكر و الرز والحليب. ورفع أسعار كثير من الخدمات الأساسية، مثل أسعار المياه والكهرباء والنقل والمحروقات.الخ.ورفع الدعم عن التعليم وخاصة التعليم العالي، وإلغاء الحماية الجمركية عن الصناعات الوطنية، وكذلك تخفيض الجمارك على سلع ومواد لاتهم الفقراء، وفرض ضرائب إضافية تعود بالضرر على الفقراء، وإلغاء دعم قروض الإسكان، وإصدار قوانين جديدة تضر بمصلحة الفقراء، ورفع ضريبة المسقفات، ورفع الدعم عن الكثير من المؤسسات ذات الأهداف الخدماتية.(١٢)

٢- اتفاقية المنظمة التجارية الدولية (الجات)، أن توقيع هذه الاتفاقية ليست بصالح الدول النامية عامة والعربية - الإسلامية بصورة خاصة، لأنها تعد وسيلة من وسائل الهيمنة الاقتصادية على التجارة العالمية، وبالتالي فإن النفع بها يعود إلى الدول الصناعية الكبرى، من خلال اختراق السيادة الاقتصادية أو الاجتماعية، من خلال حماية الملكية الفردية، والتي تشمل "حق النشر وحق براءة الاختراع، وحقوق التصميمات وحقوق العلامة التجارية وحقوق حماية المعلومات السرية" وهذه الحقوق ترتفع كلفتها في البلدان النامية، ومنها العربية - الإسلامية، وهذا يؤدي مصادرة الإبداع والابتكار، ومن آثار سلبيات العولمة على الاقتصاد العربي - الإسلامي، هو سيطرة رأس المال الأجنبي على

الصناعات والمصادر الطبيعية والتكنولوجية والاتصالات والخدمات المصرفية والخدمات العلاجية "كالمستشفيات " والخدمات الترفيهية " كالسياحة" حيث أن هناك وثيقة تنص بالسماح بملكية المستثمر ١٠٠٪ من رأس المال في المشاريع والشركات خلال المدة من ٢٠٠٠-٢٠٠وهذا منصوص عليه في اتفاقية (الجات)[١٣].

٣- الخصخصة:- وهي تمثل نقل الملكية من الدولة التي تمثل الشعب، إلى شركات خاصة أو شركات مساهمة، من خلال بيع أسهمها على شركات أجنبية أو وطنية، وان هذا التوجه ربما يكون ناجحاً في الدول الرأسمالية ذات الاقتصاد الحر، لكن سوف ينعكس سلبا على المجتمعات العربية- الإسلامية، التي لا يكون فيها الاقتصاد حرا، بسبب السياسات الاقتصادية والنقدية الخاطئ والكارثية، التي تمارسها الحكومات العربية - الإسلامية، وبالتالي ستتكون مخاطر مستقبلية على الاقتصاد الوطني، في الدول العربية-الإسلامية. بسبب سيطرة رأس المال الأجنبي على المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والمصادر الطبيعية والاتصالات، وبالتالي سينعكس سلبا على الحياة الاجتماعية، مما تسببه عملية الخصخصة من تسريح لعدد كبير من الأيدي العالمة، وبالتالي تزداد البطالة وينتهي المجتمع إلى قاعدة كبيرة من الفقر والفقراء، بسبب عدم توفر ضمانات اجتماعية للأسرة العربية- الإسلامية، وهنا تحقق نبوءة جوزيف ستكلتز السالفة الذكر، بتكون سياسة غير عادلة مع الدول النامية، والتي تسمح بهيمنة اقتصادية تتبعها هيمنة ثقافية ودينية وعسكرية إن اضطروا لذلك[١٤].

المطلب الثالث: الدافع الثقافي والفكري:-

هذا الدافع مهم للغاية، بل قد يفوق العامل السياسي والاقتصادي، كونه

يشكل عصب الحضارة، أي حضارة كانت، فالتغيير الثقافي في مجتمع ما، معناه تغيير لكل البنى المعرفية والقيمية لديه، وبالتالي يكون على استعداد لاستقبال أي مفاهيم ترد عليه، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أو غيرهما، عملت الدوائر الغربية المهتمة بالشأن الثقافي بصورة عامة، على صناعة منظومة ثقافية وفكرية، وبثها من خلال وسائل متعددة سوف نبينها خلال بيان الآليات، اهتمت الدوائر الغربية بدعم المفكرين والأدباء والكتاب، من خلال مساعدتهم في طبع مؤلفاتهم وتهيأت الأجواء الملائمة لهم، لغرض الإنتاج الفكري والثقافي، بل سعت أيضا إلى ترجمة الآثار المهمة لكتابها، إلى لغات عدة منها العربية والصينية والهندية، والهدف من هذا هو نقل الصورة الثقافية والفكرية عن أطروحة العالم الجديد، وفيما يأتي ننقل بعض الحقائق معتمدين على الكتاب السنوي لمنظمة اليونسكو الصادر عام ١٩٩٤ في باريس[١٥]. إذ أوضحت منظمة اليونسكو بأن مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان التجارة الدولية، من الكتب والمجلدات والصحف والدوريات، كان واسعا بحيث حققت فائضا ماليا كبيرا من وراء ذلك، فيما كانت مساهمة الأقطار الإسلامية والعربية محدودا أو اكتفت هذه القطار بتحقيق عجز في ميزانيتها لهذا الغرض. إذ بلغ استيرادها عام ١٩٨٥ من الكتب والمجلدات والدوريات ونحوها ٣١٣، ٤ مليون وصدرت في العام نفسه ٥٨٨، ٧مليون مجلد ونشرة وصحيفة ودورية وغيرها، وبلغت صادرات الولايات المتحدة عام ١٩٩٢، ١٧٥٤مليون، أي أربعة أضعاف تصديرها عام ١٩٨٥، بينما كان تصدير العربية السعودية عام ١٩٨٥ يصل إلى ٧،٠ بالمئة وصل إلى صفر عام ١٩٩٢م[١٦]، أما في المجال السينمائي فقد بلغ عدد ما أنتجته الولايات المتحدة عام ١٩٨٠هو ٥٣٠ فلم، بينما أنتجت الدول العربية كلها ٦٥ فلما فقط، وفي عام ١٩٨٧ أنتجت أمريكا٨٤٠ فلما، بينما أنتجت الدول العربية مجتمعة ٨٠ فلما، أخذين بنظر الاعتبار أن انتشار الفلم الأمريكي أكثر من الأوروبي أو العربي في الشرق[١٧].

وفي مجال الكتب فكان الإنتاج الأمريكي لعام ١٩٩١ هو ١٤٤٠٠٠ مليون كتاب بنسبة واقعية بلغت ١٩٨ لكل مليون أمريكي، بينما كان نتاج الشرق العربي- الإسلامي، للعام نفسه هو ٦٥٠٠ ألف أي بنسبة واقعية بلغت ٢٩ لكل مليون عربي[١٨]. ومن المناسب أن نذكر أن الكثير من الإنتاج الأمريكي يترجم إلى اللغة العربية، وينشر في البلدان العربية بسعر متاح للجميع، يكون في الكثير من الأحيان أدنى من سعر الكلفة في بلد الأصل[١٩]. الهدف من هذا كله هو تصدير الثقافة الأمريكية؛إلى الشرق العربي – الإسلامي، والحق يقال نجحت أمريكا إلى حد بعيد، في تمييع شبابنا وغسل أدمغتهم، بحيث نشاهد الآن شباب قد تأمركوا ١٠٠٪، ولكن من الناحية الأخرى، أي أخذوا أسوا ما صدر لهم من الولايات المتحدة، إلا وهو الانحلال العقائدي والفكري والثقافي، وتقليد المجون والزواج المثلي والمخدرات بأنواعها، حتى أصبح الشاب الشرقي أكثر أمريكية من الأمريكيين أنفسهم[٢٠].

المطلب الرابع: الدافع الديني:-

من المعروف أن النظام الديمقراطي الليبرالي الذي بشرت به أمريكا، معززا بالعامل الاقتصادي المتمظهر في الرأسمالية، بني في الأساس على عامل اللا دين، أي أن الدين يشكل عاملاً أخلاقياً يمنع من قيام منظومة حكم أو أخلاق أو مال، على غرار الموجود الآن، فالمشكلة واضحة والتخلي عن الدين ضرورة ملحة جدا، لغرض التنمية الرأسمالية وسيادة العنصر الديمقراطي، ولكن بعد مدة ليست بالطويلة، تبين أن موضوعة الدين بدأت تأخذ منحى آخر، فالناس لم يتقبلوا كلهم فكرة التخلي عن الدين بصورة كلية، فهرع المنظرون والمفكرون لإيجاد حلول لهذه المعضلة، يتحدث فرانسيس فوكوياما حول هذا الموضوع منظرا الآتي.

(أن معظم علماء الاجتماع قد افترضوا، انطلاقا من التقديس الهندوسي

للبقر، أن الديانة كانت مظاهر للثقافات التقليدية، التي يمكن أن تندثر تحت تأثير التصنيع، وبما أن كل عقيدة دينية هي لا عقلانية أساسا، تنتهي أخيرا إلى ترك مكانها إلى روح الغزو العقلية التي شكلت الرأسمالية الحديثة، ولكن إذا كان"فيبر، و، بلا" يقولان الحقيقة، فإنه لا يوجد أي تشنج بين بعض أشكال الاعتقادات الدينية وبين الرأسمالية، أن الرأسمالية في ثوبها الأوربي والياباني قد مهدت لها الطريق النظريات الدينية التي كانت تشجع العمل كرسالة، أي حبا له وليس للاستهلاك الذي يسمح به، إن الليبرالية الاقتصادية البحتة النظرية التي تدعو الناس إلى طلب الثروة إلى ما لانهاية، وذلك باستخدام العقل في المشاكل التي تتعلق بإشباع الرغبة الشخصية في التملك، يمكن أن تكفي لتفسير كيفية اشتغال المجتمعات الرأسمالية، ولكن لا يمكنها بأي حال أن تحيط تماما بكيفية اشتغال المجتمعات الأكثر ديناميكية والأكثر قدرة على المنافسة، أن المجتمعات الرأسمالية الأكثر نجاحا قد بلغت الذروة في ازدهارها الاقتصادي لأنه كانت لديها أخلاقية عمل لا عقلانية أساسا و"قبحديثة"[٢١].

تقود الناس إلى العيش بطريقة زهدية وإلى القبول عند الاقتضاء بالموت المبكر، لأنه كان ينظر للعمل على أساس كونه مخلصا، فهذا يوحي بأن نوعا من شكل التيموس اللاعقلاني يبقى دائما ضروريا، حتى في نهاية التاريخ، للحفاظ على عالمنا الاقتصادي الليبرالي والعقلاني، إذا كنا نريد على الأقل أن نبقى من ضمن أولى القوى الاقتصادية العالمية)[٢٢]. من هذا النص نفهم أن الديمقراطية الليبرالية تريد بقاء الدين، أو التيموس اللاعقلاني، ولكن بطريقة يضمن استمرار تلك الحضارة وهذه الإيديولوجية، الغريب في الأمر أن الولايات المتحدة قد بشرت بانتهاء الإيديولوجيات، بعد سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة السوفيتية، إلا أننا نرى أن تفكير كتابها ومنظريها وسياسييها لا يزال من تلك الحقبة، أي حقبة الإيديولوجيات المركبة والمقيتة، نحن في زمن انتهت فيه الإيديولوجيات وأنفتح العالم فهل"قائدة العالم الحر" لا تزال أيديولوجية،

الجواب هو نعم، لأننا لو راقبنا ودرسنا الأطروحات الصادرة عن مراكز الدراسات الأمريكية لشاهدنا أن الفكر المؤدلج، لا زال هو المسيطر على نمطية التفكير الأمريكي هناك نماذج بالآلاف على كلامنا.لذا فالدافع الديني مهم جدا للسيطرة على أي حضارة مهما تكن هذه الحضارة من قوة، فالتاريخ يدلنا على أن أغلب الحضارات قد نشأت وتكونت على أساس ديني، سواء أكان هذا الدين وضعيا، أي من صناعة الإنسان وجعله وفكره، أم دينا إلهيا لا دخل للإنسان فيه خلا التبليغ، فعلى كلا التقديرين نجد أن الحضارات، قد اتخذت من الدين أساسا وركنا في بنائها، وينهار هذا البناء متى انهار الدين الذي يعد ركيزة أساسية في كل حضارة، أدرك الأمريكان هذا الموضوع، وبدأ منظروهم يكتبون في هذا المجال، حتى يسدوا الثغرة الموجودة لديهم، وبدأ أيضا كتابهم ومنظروهم بالكتابة، لاحتواء وتدجين الآخرين وفق الرؤية الأمريكية الجديدة للعالم، فظهرت دراسات منها دراسة معهد راند حول الإسلام المعتدل، كخطوة إستراتيجية مؤدلجة لزجها في الشرق، بغية تغيير نمطية التكفير والسلوك الديني الموجود عند الناس، والذي لا يوائِم نمطية التفكير والسلوك الغربي، إلى سلوك وتفكير جديد يتواءم، مع الغرب ومتطلباته وسلوكياته، هنا تبين لنا الدوافع الأساسية الأربعة التي تجعل الغرب الأمريكي، يحاول الهيمنة والسيطرة على الشرق. فالنتيجة التي نصل إليها أن العوامل السالفة الذكر، الاقتصاد الدين السياسة الخ، ينبغي أن تتغير لتوائِم التوجه الغربي في السيطرة على العالم كليا، إذ يشكل الشرق آخر الحصون المنيعة أمام غزو الغرب الجارف.

المبحث الثاني

الغايات

نقصد بالغايات الآتي.

المطلب الأول: نشر القيم الأمريكية:ـ

لكي نفهم الواقع ينبغي أن نعي، أن أي حضارة تنشأ تريد نشر قيمها وأفكارها ونظامها الخ.. وهذا أمر لا يمكن غض النظر عنه، لأنه يقع في صميم الواقع الحضاري، أي أن الحضارات تفعل هذا دائما، والولايات المتحدة حضارة جديدة وبالتالي لا مشكلة البتة، في أن تنشر قيمها ومفاهيمها ونظامها، ولو كنا نحن بدل أمريكا لفعلنا هذا، بل نحن المسلمين فعلنا هذا، يوم كانت حضارتنا هي السائدة، ولكن تكمن المشكلة في طريقة نشر هذه القيم.استخدمت الحضارات كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، لبث ونشر قيمها ومفاهيمها وأنظمتها، نلاحظ من دراستنا وملاحظتنا للتاريخ، أن الجيوش الفارسية المليونية تقدمت لغزو اليونان، ونجحت في إخضاع أغلب اليونان وجزرها لمدة ليست بالقصيرة[٢٣]. والأمر نفسه تكرر مع الجيوش الإسلامية بعد وفاة النبي محمد ﷺ، وحملة الفتوحات التي توجهت إلى شرق الأرض وغربها، لنشر القيم الإسلامية آنذاك، والأمر سيان مع الحملات الصليبية، التي غزت العالم الإسلامي، كرد فعل على الحملات الإسلامية، ولغرض السيطرة على جوهرة الشرق، المدينة المقدسة أعني القدس، ولنشر تعاليم المسيحية من خلالها[٢٤]. فالظاهر أن الأمر مطرد في كل حضارة جديدة، فأمريكا إذا ليست بدعا في الرأي، بل هي شأنها شأن الحضارات الأخرى، التي تظهر فتريد أن تنشر قيمها، وقد واجهت مقاومة وسوف تواجه، كما كان الأمر مع غيرها، وكما سوف يستمر، الأمر كما قلنا مطرد.نعم ربما اختلفت الوسائل تبعا للتطور التقني، ولكن يبقى المبدأ واحداً، وهو محاولة نشر مبادئ وقيم الحضارة الجديدة، على حساب الحضارة القديمة دون أي اعتبار قيمي.ينقل لنا هنري كيسنجر نصا للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، يوضح فيه هدف الولايات المتحدة، وكيفية نشر القيم الأمريكية، أو

بحسب تعبيره توسيع رقعة الديمقراطية، (لا جناح أن هدفنا العظيم توسيع وتعزيز المجتمع الدولي، المستند إلى ديمقراطيات السوق الحرة، مع بزوغ عهد جديد من الأخطار وسنوح الفرص، فإن مضينا أيام الحرب الباردة إلى احتواء تهديد مؤسساتنا الحرة، فدأبنا اليوم توسيع دائرة الأمم ذات المؤسسات الحرة، فما يراودنا من حلم بيوم تحظى فيه آراء وإبداعات الجنس البشري، بفرصة التعبير التام المطلق عن نفسها، في عالم تتعاضد به الديمقراطيات الظافرة وتعيش متفيأة ظلال السلم والأمن)[٢٥] وإذن هاهي الولايات المتحدة الأمريكية تعلن على الملأ للمرة الثانية بهذا القرن، نيتها بناء نظام عالمي جديد، بتطبيق قيمها الداخلية على العالم الخارجي، وللمرة الثالثة أيضا تألق نجم أمريكا في الساحة الدولية.[٢٦] مما تقدم نفهم أن الولايات المتحدة الأمريكية، تريد نشر قيمها على العالم، بدون أي اعتبار قيمي، فمن لم يدخل ضمن النظام العالمي الجديد، يعد مارقا وهاتكا للشرايع والقوانين الدولية.أن النظام العالمي يكافئ المشاركين فيه، أو يعاقبهم وفقا لمعايير اقتصادية[٢٧]. وهذا ما حدث للعراق وليبيا والسودان وسوريا وإيران وكرويا الشمالية وغيرهم، تمت محاصرتهم اقتصاديا، أي محاصرة تلك الأنظمة الفاشية التي تحكم هذه البلدان، ولكن النتيجة تتحملها الشعوب، فتقع تبعات الحصار على عاتق هذه الشعوب المحرومة والمستضعفة، فالنظام ورموزه لا يتأثر بهذا الحصار، بل الشعوب هي التي تعاني، والمحاصر يعرف أن أنظمة هذه البلدان لم ولن تتأثر. بل الشعوب هي التي تتأثر وهي التي تموت[٢٨]. لذا فإن نشر القيم الأمريكية هي الغاية الأولى للنظام العالمي الجديد.

المطلب الثاني: صناعة شرق أوسط جديد:ـ

رأت الإدارة الأمريكية في المدة سابقة، أن الشرق الأدنى والأوسط، يفتقر إلى الوحدة الإيجابية مما يسهم في ضعفه، وبالتالي يكون فريسة سهلة لأي قوى

أيديولوجية تغزو المنطقة، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي[٢٩]. لذا بدأت برسم سياسات جديدة قائمة على الاحتواء، وإبعاد مصادر الطاقة الأساسية عن الاتحاد السوفيتي آنذاك أولا، وإدخال الشرق الأوسط في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، وقد نجحت في تدجين مجموعة دول، كدول الخليج العربية ومصر والمغرب العربي، ولكنها لم تنجح آنيا في العراق وسوريا، بسبب طبيعة النظامين العراقي والسوري، والتي تم دعم وصولها إلى السلطة، لأسباب كانت خافية في أول الأمر، ولكنها توضحت فيما بعد، وفق سياسة متناغمة، وعلى أي حال وكما هو معروف، فإن ٧٠٪ من مصادر الطاقة تتمركز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي دول الخليج والعراق وليبيا والجزائر، وبناء عليه تعد هذه المنطقة الأكثر أهمية في العالم، ومن الطبيعي أن تكون القوة الكبرى مهتمة بالهيمنة عليها، لديمومة نمط الحياة الذي بنته واعتمدته هذه الدول.

في السنوات الأخيرة من عقد ثمانينات القرن الماضي، ظهرت أطروحات وأفكار، تروج لما يسمى بالنظام أو السوق الشرق أوسطي، وتصاعدت بعد وصول جورج بوش (الابن)، إلى البيت الأبيض الأميركي، ودعوته إلى إقامة الشرق الأوسط الكبير، ويقف وراء هذه الأطروحات الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية، أو ما يسمى باللوبيات "المجموعات" الصهيونية، في مراكز القرار الأمريكي والأوروبي، لتمهيد الطريق أمام تحقيق أحلامهم، في إقامة نظام جديد يكون فيه هذا الكيان مركز الجذب، وصاحب القوة الأساسية، فيما تكون الأطراف الأخرى تابعة له، ولتفتح له الأبواب للتغلغل في المنطقة العربية، عن طريق المشاريع الاقتصادية، بعد أن عجز عن ذلك بالوسائل العسكرية، والاعتداءات المتكررة على الدول العربية المجاورة له. وتزامنت هذه الأطروحات حول النظام الشرق أوسطي، مع اتساع نطاق التسوية للقضية الفلسطينية، وللصراع العربي - الإسرائيلي، ودخول أطراف جديدة

إلى حلبة التسوية، وخاصة بعد مؤتمر (مدريد)، حيث أخذت المحادثات المتعددة الأطراف، تسير جنبا إلى جنب مع محادثات التسوية، لكي يضمن الكيان الصهيوني مقدما المكاسب الاقتصادية والإقليمية، مقابل توقيع اتفاقيات سلام مع بعض الأطراف العربية، وإعطاء الفلسطينيين بعض حقوقهم في غزة والضفة الغربية. حيث أن إسرائيل تؤكد باستمرار، إن مضمونها للتسوية إنما يتمثل، بإقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات اقتصادية، وتعاون إقليمي في مجالات الاستثمار والسياحة والبيئة والعمالة والطاقة وترتيبات أمن إقليمية، والتسوية حسب شمعون بيريز هي إقامة نظام شرق أوسطي، ولا تسوية في المنطقة بدون ذلك[٣٠].

كثرت التفسيرات حول المقصود بمفهوم الشرق أوسطي، أو الشرق الأوسط الجديد، كما تعددت التحليلات التي أطلقها السياسيون والمثقفون العرب، ودراسة أبعاده ومخاطره على المنطقة، فوصفه بعضهم على انه عبارة عن اتفاق تجارة حرة، كما أشار تقرير مجموعة هارفارد لبحث مستقبل الشرق الأوسط في آذار ١٩٩٤، بينما ذهب بعضهم إلى تحديد هذا المفهوم، بأنه دلالة على نظام أو تركيبة جديدة لنمط من العلاقات الاقتصادية، تدعم مسيرة التسوية في إطار إقليمي لازال غير محدد المعالم. ويقول بعضهم إن الشرق الأوسط، مصطلح أوربي حديث يضم فيها بلاداً آسيوية غير عربية، مثل تركيا وإيران وباكستان، فضلاً عن مصر من قارة أفريقيا، هذه المنطقة تشكل كتلة جغرافية وبشرية، تتمتع بفسيفساء من القوميات والمذاهب، تضم العرب والأتراك والأكراد والفرس والتركمان والهنود والأرمن وغيرهم، فضلاً عن مجموعة من الأديان الأخرى، مما يعطي المنطقة أهمية بالغة الخطورة والتعقيد[٣١]. وعلى أي حال فأن هذه التسمية أو المصطلح، يدل على وجود ولادة لنظام جديد، له أبعاد وأهداف وغايات محددة يريد تنفيذها، وعليه فنحن مخيرون بين التصدي لهذا المشروع، عن طريق مقاومته بشتى الوسائل

المشروعة، أو الاندماج فيه وصيرورتنا جزء منه،؟ لا مفر من أحد الخيارين.

فمتطلبات الخيار الثاني يسيرة إلى حد ما، فينبغي أن نسلم بالسوق الحر وبالتجارة الحرة، والاعتراف بإسرائيل كدولة لها خصوصية معينة ومحترمة، والذوبان في الفكر والقيم الأمريكية، والوقوف بوجه"أعداء" الغرب وإسرائيل مهما كانوا ومن كانوا، والنتائج هي العيش في الفلك الأمريكي والطاعة له في السراء والضراء، فنكون كملوك اليونان الذين أذعنوا لقوة وسطوة، أجاممنون الملك اليوناني الشهير الذي سيطر على كل اليونان وأخضع ملوكها وملوك الأقاليم الأخرى لسلطانه(٣٢). أو نختار الخيار الأول، وهو الخيار الصعب، فنكون كملك إسبارطة، الذي رفض الخضوع لسلطة الفرس، عندما زحفوا بجيش قوامه مليون إنسان، ليخضعوه ومملكته لسلطانهم، فصدهم بثلاثمائة مقاتل كانوا معه فقط، حتى أوقف زحفهم الرهيب، ليعطي درسا لكل الإسبارطيين الذين هبوا بعد مقتله وجنوده خلا واحد، للوقوف بوجه الغزو الفارسي لهم(٣٣). وربما يكون هناك حل آخر، تظهره الأيام يكون أكثر موضوعية واقل دموية وعنفا، من خلال عكس النظرية الشرق أوسطية وتقديم الخيار الموضوعي لها، والمتمظهر في صناعة قرار شرق أوسطي عام، تشترك فيه كل الدول المستهدفة، أو خيار شرقي عام تشترك فيه كل الدول الشرقية، هدفه صناعة نظرية مضادة وتوفير مستلزمات نجاحها، كلا أو على انفراد أو تكتلات ومحاور.

إن من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالولايات المتحدة، إلى إعادة صياغة مشروع الشرق الأوسط من جديد، هو انهيار الكتلة السوفيتية وقيام كومنولث بدلها، هذا الانهيار أعقبه غزو العراق للكويت، بخطوة عُدّت الأغبى سياسياً على مدى التاريخ، فأخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة المنفرد، وبدأت تنشر مبادئ العالم الجديد، والتي من ضمنها الشرق الأوسط الجديد كلياً(٣٤).

كان الخوف من التيار الإسلامي وظهوره الجلي، بعد أن كان مضطهدا لمدة زمنية طويلة، هذا الظهور الذي عززته الثورة في إيران عام١٩٧٩م، وسقوط العديد من الإيديولوجيات، التي كانت تحتكر كل شيء من أجل القضية الفلسطينية، والأمن القومي العربي، فبعد الغزو العراقي للكويت، أصبحت الحاجة ملحة لإجراء تغييرات جذرية في الأنظمة العربية، فقد سقطت إيديولوجيا الأمن العربي والسوق العربي المشترك والمصير العربي المشترك والقضية المركزية للعرب، فكانت المبادرة للدول الأكثر ضعفا من الناحية الاقتصادية أو السياسية، كالأردن والكويت ومصر، والتي حققت بعض الإصلاحات تمثلت في إجراء انتخابات شبه حرة في الأردن، والسماح بعودة مجلس الأمة الكويتي بعد تغييبه عام ١٩٨٦م، والتعددية الحزبية عدا الأحزاب الإسلامية في مصر، بينما بقت الدول القوية اقتصاديا كالعراق وليبيا والسعودية، تحافظ على أنظمتها الشوفينية، هذا من العوامل التي ساعدت على ظهور القيم الديمقراطية الليبرالية، والتبشير بالنظام العالمي الجديد، الذي ابتدأ نشره من الشرق الأوسط الجديد[٣٥].

المطلب الثالث:ـ السيطرة على الثروات الطبيعية.

كان ولا يزال الشرق عموما، والشرق الأوسط خصوصا، محط أنظار العالم الآخر، بثرواته وتوابله وذهبه ونفطه وتوسطه العالم القديم والجديد، الخ، كلمحة تاريخية سريعة عن هذه المنطقة المضطربة، لم تستقر منطقة الشرق الأوسط منذ عشرات القرون، فأي منطقة تكون مهبطا للوحي الإلهي، تكون بالضرورة مهبطا لكل المشاكل، فالناس على دين ملوكها، وبالنتيجة يفعلون كفعل ملوكهم ويفكرون كتفكيرهم، فهمت دائما دعوات التوحيد على أنها ضد الحكام، أعني أن الحكام فهمت دائما دعوى التوحيد على أنها موجهة ضدهم، هذا الفهم ولد مشاكل وصراعات دموية على مدى التاريخ، بين

الحكام ومؤيديهم وهم كثر، وبين الأنبياء ومؤيديهم وهم القلة، سنحت هذه النزاعات بفتح مطامع الدولة الفارسية، ومن ثم اليونان والرومان وهكذا تواصلت هذه الأطماع إلى يومنا هذا.لا أريد أن أقول أن سبب النزاع هو ديني، بل أريد القول أن سبب كل نزاع هو العقيدة وما تحمله هذه العقيدة من مفاهيم، قد تنسجم وقد لا تنسجم وهو الغالب مع الآخر. الخلاف الآن بيننا وبين الغرب هو خلاف عقائدي، مسيحي - مسلم، نريد السيطرة على مواردنا للتحكم بالآخرين، والآخرون يريدون السيطرة علينا وعلى مواردنا ليتحكموا بها وبنا، وهذا الأمر لا يتم إلا بإخضاع أحد الطرفين عقائديا للآخر، هذا الإخضاع يتم أما عن طريق الهيمنة العسكرية، ومن ثم إخضاع البلدان المهيمن عليها ثقافيا وعلميا وعقائديا، الخ، بمسح ومسخ هويتها القومية والوطنية، كالذي قامت فرنسا به في الجزائر والمغرب العربي عموما، في القرن العشرين، من خلال حملة ما عرف بفرنسة المغرب العربي، أو من خلال الهيمنة الاقتصادية، والتي تتمظهر من خلال ضخ التكنولوجيا وتحديثاتها إلى الأسواق المستهدفة، وبالنتيجة لا يمكن لسكان هذه البلدان المستهدفة، من التخلي عن ركب التكنولوجيا، وكذلك ضخ السلع المتنوعة التي تفتقر لها أسواق الشرق، بحيث مع الزمن تتحول هذه الشعوب إلى أدوات استهلاكية لما تنتجه الماكينة الغربية، وبالتالي فأن الشعوب التي تستهلك مالا تنتج، تبقى رهينة الهيمنة الخارجية، أو من الممكن الهيمنة عسكريا واقتصاديا وثقافيا أيضا، فالهيمنة لها صور كثيرة، بتعدد الأطماع والغايات التي يشكلها المهيمن.

لذا فالسيطرة على الموارد الطبيعية يشكل عاملا مهما، يدفع الدول الصناعية الكبرى، إلى التكالب للسيطرة على هذه المصادر، ولا سيما مصادر الطاقة، فالغرب بدأ يفقد مصادره الطبيعية للطاقة، أي بدأت تنفد هذه المصادر، مما دفع دولا عديدة، أبرزها الولايات المتحدة، إلى تخزين كميات كبيرة من النفط، تسميه الخزين الاستراتيجي، لمواجهة حالات نفاد مصادر

الطاقة، بل تسعى هذه الدول إلى إيجاد بدائل عن النفط.أن السيطرة على الموارد الطبيعة، وأهمها موارد الطاقة الحيوية، سيبقى يشكل عاملا أساسيا للهيمنة على شعوب مناطق العالم، ولاسيما المناطق العربية والإسلامية، وأهمها الشرق الأوسط، ولا تتم هذه السيطرة إلا بتغيير الخريطة، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ودينيا، وهذا كله يأتي ضمن مشروع العولمة الذي تتبناه الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، باعتبارها الوريث الشرعي لأوروبا القارة العجوز، والعولمة هي تطور للفكر الرأسمالي، بل هي آخر ما وصل إليه المنظرون الرأسماليون، فتعد العولمة قمة الاستبداد الرأسمالي إن جاز التعبير[٣٦].

المطلب الرابع: الوصول إلى الشرق الأقصى.أو حلم الوصول إلى المياه الدافئة.

تتألف هذه المنطقة من الصين واليابان والكوريتين وفيتنام وكمبوديا وتايلاند وبورما والملايو واندونيسيا والفلبين وشبه القارة الهندية[٣٧]. لطالما شكلت هذه المنطقة حلما راود الغرب، حتى أن كريستوف كولومبس مكتشف القارة الأمريكية، أطلق اسم الهنود على سكانها عند رؤيتهم، ظناً منه أنه وصل إلى الهند. وكان اكتشاف رأس الرجاء الصالح، حدث القرن بالنسبة إلى الأوروبيين، إذ من خلاله، استطاعوا الوصول إلى المياه الدافئة، قبل حفر قناة السويس في القرن التاسع عشر الميلادي، هذا الحلم ولد لدى الأوروبيين هستيريا الرغبة، في السيطرة على هذه البلدان وبشتى الوسائل والطرق، مستغلين بدائية أغلب شعوب هذه المناطق صناعيا، وتفكك الممالك والدول التي تحكمها، مثلت السيطرة الأوروبية على دول منطقة الخليج عدا العراق وإيران، وعلى الهند والدول المجاورة لمحيطها وعلى النمور الأسيوية، قفزة نوعية في التقدم الصناعي الأوروبي، لما وفرته من موارد أولية مجانا، أسهمت في بناء أوروبا الحديثة، كما أسهمت حملات التبشير بالدين

المسيحي، تحولا نوعيا في عقائد الكثير من تلك الشعوب، سيما الوثنية منها، إذا عرفنا أن الكنيسة كانت تغدق الأموال، بلا حساب على المبشرين وعلى السكان المحليين.

كان من أثر الثورة الصناعية، التي كانت ما تزال مستمرة في تقدمها، توسع الدول الأوروبية الاستعماري بحثاً عن المواد الخام مثل لب جوز الهند والقطن لسد حاجة المصانع، وسعيًا لإيجاد أسواق لمنتجات تلك المصانع. وبما أن هذه المواد متوفرة بكثرة في قارتي أفريقيا وآسيا، وبما أن القارتين كانتا بمثابة أسواق ضخمة للسلع الأوروبية كالأسلحة والملابس والحديد، فقد أصبحتا هدفًا للتوسع الاستعماري الأوروبي. ونسبة لهذه الأسباب مجتمعة سارعت الدول الأوروبية بصفة رئيسية وخاصة فرنسا وإنجلترا إلى إقامة العديد من المستعمرات في هاتين القارتين. وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين أصبحت معظم بلدان أفريقيا ونحو ثلث أقطار آسيا مستعمرات أوروبية[٣٨]. أسهمت واردات هذه الدول، في تمويل المصانع الأوروبية بالمواد الخام، بصورة شبه مجانية لقرون طويلة، كما أسهمت في حروب الدول المستعمرة، التي خاضتها الدول المستعمرة فيما بينها، وفيما بينها وبين دول أخرى، كما في الحربين العالميتين الأولى والثانية، في مطلع ومنتصف القرن العشرين للميلاد[٣٩]. وحتى بعد تصفية المستعمرات في الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت هذه الدول مستعمرة بصورة أو أخرى، وتابعة للدول المستعمرة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وظلت مواردها تصدر إلى الدول المستعمرة، ولكن بأسعار أعلى من السابق، النزاع الآن بين الغرب - أوروبا وأمريكا - هو في كيفية السيطرة على هذه الدول، ولكن بسيطرة جديدة ذات ثوب جديد، وأن بقي الجوهر واحدا، فبعد انهيار الأسواق الأسيوية في تسعينيات القرن العشرين، فسحت المجال أمام القوى الصناعية

الكبرى، للدخول إلى هذه الأسواق كمنجد لها، مما اضطر هذه الدول إلى الخضوع لكثير من متطلبات صندوق النقد الدولي، الذي يمثل الدول الصناعية الكبرى، فعاد الاستعمار بثوب جديد ليضرب بإطنابه هناك، وعلى الرغم من محاولات الصين الجادة لعدم الانخراط في هذه السياسة الجديدة، إلا أن الضغوط جعلتها تخضع للعديد من متطلبات السوق العالمية الجديدة، وعلى أي حال فإن الدول الغربية الآن، ولاسيما الولايات المتحدة، لديها عدة مواطئ قدم، في المياه الدافئة.

المبحث الثالث

الآليات

نقصد بالآليات هنا طرق تنفيذ الهيمنة، التي تكلمنا عنها سابقا في هذا الفصل وهذا المبحث، وقد رتبنا هذه الآليات في أربعة مطالب، حتى تتضح صورة ما نريد إيصاله من مفاهيم.

المطلب الأول: الهيمنة السياسية:ـ

التفكير في حل دبلوماسي لنزاع معين، أو لضمان مصلحة ما، هو سمة العلاقات السياسية الدبلوماسية، وهو نفسه الطريق للهيمنة السياسية، الهيمنة السياسية ليست شيئا جديدا، بل هو سمة تاريخية مطردة، ففي مطلع القرن العشرين تقاسمت القوى المنتصرة، في الحرب العالمية الأولى، تركة الدولة العثمانية المنهزمة في الحرب، وظهر ما يعرف بالانتداب، والذي عرفته اتفاقية سايكس- بيكو، بأنه (لما كان الواجب يقضي بضرورة العمل على تدريب هذه الشعوب (العربية – الإسلامية) على حكم ذاتها، فقد تقرر) الخ الاتفاقية الشهيرة[٤٠]. فحجة الانتداب كانت عدم معرفة الشعوب المحررة (العربية) بالحكم، مع العلم أن الدول العربية التي كانت تحت الحكم العثماني المباشر،

هي دول الهلال الخصيب والحجاز، والتي تمثل (سوريا الكبرى- العراق- كل الحجاز ونجد والبحرين وعمان واليمن)، أي الشرق الأوسط عامة والخليج، وظلت هذه الهيمنة السياسية إلى يومنا هذا، فقط تبدلت الدول المهيمنة، بدل روسيا وفرنسا وبريطانيا، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

تتمثل الهيمنة السياسية بصناعة أنظمة، موالية للدول أو الدولة المهيمنة، بحيث تكون رعاية مصالح الدولة المهيمنة، هي من أولى مهام السلطة المعينة من قبل المهيمن، سواء أكان هذا التعيين بانقلاب عسكري أم بصناديق الاقتراع، أي أن تشكيل حكومة موالية لتطلعات الدولة المهيمنة، هو الأساس الذي تسعى إليه، فالولايات المتحدة الآن، حاولت بشتى الوسائل أن تصنع حكومات موالية لها، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج، ولكن سرعان ما بدأت هذه الأنظمة بالانهيار، تحت غضب الثورات الشعبية العارمة، لتبدأ الولايات المتحدة بصناعة سياسة جديدة، تشكل من خلالها مبدأ الهيمنة السياسية على هذه الدول.ولتقوية هذه النظرة المهيمنة، ينقل هنري كيسنجر نصا، عن وزير الخارجية الفرنسي" أوبير فيدرين"، يصور فيه بدقة الغاية الأمريكية والهدف العالمي لها.(أن التفوق الأمريكي اليوم، واضح في الاقتصاد وفي الشؤون المالية، وفي التكنولوجيا وفي المجالات العسكرية، فضلاً عن أنماط الحياة واللغة، والمنتجات الثقافية الواسعة، التي تغرق العالم وتشكل طرق التفكير، وتمارس سحرا يؤثر حتى في خصوم الولايات المتحدة، والتزاما بوجهة نظر أمريكا تجاه نفسها والعالم، نجد أن معظم كبار القادة والمفكرين الأمريكيين، لم يشكوا لحظة بأن الولايات المتحدة، اختيرت من العناية الإلهية كأمة لا غنى عنها، وأنه يتعين عليها دوام السيطرة لأجل مصالح البشرية، لا تساور الأمريكيين شكوك أبدا بهذا، ويذكرنا أولئك الأكثر صراحة فيهم، بأن العالم المعاصر ما هو إلا، نتيجة

مباشرة لفشل أوروبا الكامل، في إدارة شؤونها وشؤون العالم في النصف الأول من القرن العشرين)[٤١]. ويعلق كيسنجر بأن (تحليل فيدرين لا يخلو من حسنات)[٤٢]. أن أطروحة شعب الله المختار، والتي يؤمن بها اليهود، تجلت في هذه المقولة المهمة للغاية، والتي ينقلها عراب السياسة الأمريكية كمسلمة لا تقبل الجدل. بل يدفعنا للنظر بتمعن في السياسة الأمريكية بصورة عامة، وسياستها بعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة، وبأكثر دقة وتمعن بعد الحرب الباردة، لأننا سوف نكتشف أن الهيمنة السياسية، بالصورة التي قدمناها، هي السمة الغالبة على هذه السياسة، والتي تمظهرت بصناعة أنظمة موالية لها في المنطقة العربية، واستبدال هذه الأنظمة متى شاخت وتمردت عليها. أي أن دوامة العنف والعنف المضاد، والانقلابات والثورات المسلحة والتمرد والتفكك، سوف يستمر إلى زمن ليس بالقصير، وحتى مع التغيير الموجود الآن والمقبل، فإن الولايات المتحدة، سوف تتدخل فيه لتحويله لخدمة مصالحها، فالثورة يقوم بها الأبطال، ويحصد ثمارها الجبناء.

المطلب الثاني:ـ الهيمنة العسكرية.

حتى تسيطر الإمبراطوريات وتسود، لابد من بناء آلة عسكرية ضخمة ومخيفة، تفرض من خلالها الهيمنة على الآخر، سواء بالتدخل العسكري المباشر، أو بالتلويح بها لتحقيق مصالحها، تسعى القوة الكبرى دائما لإنتاج أسلحة جديدة، تفوق تلك التي عند الخصوم، لأن منطق الهيمنة يفرض هذا الشيء، لذا نلاحظ أن السباق على التسلح، وصناعة أسلحة جديدة ومتطورة، سمة عامة ومطردة تاريخيا في الحضارات، بل أن صناعة أسواق لهذه الأسلحة، هدف أساسي في هذا الزمن، لذا فإن الهدف هو ما يأتي:-

١- إيجاد أسواق لهذه الأسلحة، من خلال صناعة توترات في المناطق المستهدفة، تؤدي إلى نزاعات مسلحة، (الحرب العراقية - الإيرانية) أنموذجا.

٢- صناعة توترات بين دول المنطقة، لا تؤدي إلى نزاع مسلح في الغالب، بل تؤدي إلى سباق تسلح، العلاقة (الخليجية - الإيرانية) أنموذجا.

٣- صناعة أعداء محتملين لزيادة حجم المبيعات من الأسلحة (تايون - الصين، كوريا الجنوبية - الشمالية) أنموذجين.

٤- صناعة حروب داخلية أهلية بين الأخوة، لتسويق الأسلحة (الحرب السودانية) أنموذجا.

كل هذه تضعف من مناطق التوتر في العالم، أي تجعل الدول المتنازعة ضعيفة للغاية، مما يؤدي إلى التدخل العسكري المباشر (العراق - أفغانستان) في هذا القرن أنموذجين.بل أكثر من ذلك، إذ تعطي مبررا للتدخل المباشر، في البلدان الضعيفة ذات الأنظمة الشمولية بالذات، فتجربة العراق وأفغانستان، وربما سوريا وإيران في المستقبل، تولد رؤية حول مستقبل الهيمنة في المنطقة. ويمكن أن تسجل من نتائج الهيمنة العسكرية الأمريكية الآن، فالتحولات المهمة في منطقة الشرق الأوسط، والتحولات الكبرى التي أحدثها غياب القطب العالمي الآخر، أي الاتحاد السوفيتي السابق، وحرب الخليج الأولى "الحرب العراقية - الإيرانية" قد فتحت الفرصة أمام الكيان الصهيوني، ما أطلق عليه نافذة الفرص الكبرى، فإن احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، قد وضع المنطقة أمام حقبة تاريخية جديدة ومختلفة، وهي إخراج العراق من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، والذي كان في بدايته جديا، ليتحول فيما بعد إلى صوري، الغرض منه تحقيق مكاسب داخلية لبلد مثقل، بالهموم والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل وضعته أمام إمكانية أن يصبح الطرف العربي الثالث، الذي يعترف بالوجود الإسرائيلي في المنطقة، سيما إذا نجحت الولايات المتحدة في تشكيل حكومة موالية لها في العراق، إلى جانب ما تفتحه نتائج احتلال العراق، من آفاق على صعيد التعاطي مع الصراع الدائر، على

الأرض الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، بشكل عام وخاصة على الأرض في سورية ولبنان(٤٣).

وربما حرب عام ٢٠٠٦م بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، جاءت لتجسد صورة تشكيل المنطقة في المستقبل، فحتى مع انتصار حزب الله في الحرب، إلا أن النتائج النهائية، ستؤول إلى الوجود الإسرائيلي في المنطقة، من خلال تحييد الدول الداعمة لحزب الله، سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والحركات المؤيدة للحزب داخل فلسطين، حماس والجهاد الإسلامي، وبالتالي فرض التسوية برؤية إسرائيلية وإشراف أمريكي.بل الأخطر من ذلك كله، هو تقسيم المنطقة إلى كانتونات، عرقية وطائفية وأثنية، لتشكل دويلات ضعيفة تحتاج إلى داعم وعمق استراتيجي دائم، ومن غير أمريكا وإسرائيل يشكلان هذا العمق. أي أن التسوية وفق هذه الأوضاع، تأتي نتيجة طبيعية لصور الهيمنة الأربعة، والتي من ضمنها الهيمنة العسكرية.

المطلب الثالث: الهيمنة الاقتصادية:ـ

آلية أخرى لفرض الهيمنة، فالدول الأكثر تقدما من الحيثية الاقتصادية، تحاول صناعة ما يأتي.

١- أسواق جديدة لمنتجاتها.

٢- موارد طبيعية أولية جديدة، لتعزيز الصناعة لديها وتطويرها، والحفاظ على الرفاهية والتقدم التقني والاقتصادي.

٣- خلق فرص عمل في البلد الأم لسحب البطالة.وتخفيف الضغط السياسي للعامة.

وهذه المتطلبات لا تتحقق إلا من خلال فرض الهيمنة الاقتصادية، مثل إنشاء، مصرف دولي، منظمة تجارة دولية، عملات دولية، مناطق تبادل

دولي، ضرائب بكل أنواعها، الخ[٤٤]. تاريخياً الدول الأقوى من الناحية الاقتصادية، هي الأقوى في باقي الأشياء، أي السياسة والقوى العسكرية ونحو ذلك[٤٥]. ولكن هذه الأشياء هي من المقتنيات، أي أن الأشياء هي عبارة عن مقتنيات مادية، من الممكن إيجادها في أي وقت، أي من الممكن صناعتها أو شرائها، ولكن القيم الأخلاقية والمفاهيم الإنسانية، هي موجودات قيمية لا يمكن شرائها أو بيعها، بل هي امتداد حضاري لأمة ما، تمثل هويتها الثقافية والقومية تاريخياً[٤٦]. هذان الرأيان يمثلان توجهين مختلفين، الأول ليبرالي رأسمالي، والثاني إسلامي نهضوي، وعند الموازنة بينهما، نجد أن فرانسيس فوكوياما أصاب الواقع، لأن الهيمنة تكون شاملة لكل النواحي، وتوهم مالك ابن نبي عندما افترض، أن الأشياء المادية هي الوحيدة القابلة للشراء والانتقال، وأن القيم لا يمكن أن تنقل أو تشترى، فالنظام الديمقراطي ومنظومته الأخلاقية أعني الليبرالية، بدأت تنتشر في المجتمعات العربية والإسلامية، انتشار النار في الهشيم، متنقلة أينما تشاء وهي الآن أكثر مرغوبية من غيرها من الأنظمة والأخلاقيات السائدة، والمسيطرة تاريخيا على الثقافات والحضارات الأخرى.

لذا فإن الهيمنة الاقتصادية قد تكون الأهم، من بين كل آليات الهيمنة الأخرى، لارتباطها المباشر بحياة الناس، ومعاشهم اليومي، فنلاحظ سياسة التجويع التي تتبعها الدول الكبرى، تجاه الدول الأضعف والأفقر في العالم، كما هو الحال في العراق قبل التغيير القسري عام ٢٠٠٣م، وإيران وسوريا والسودان وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها، مع العلم أن سبب الحصار والتجويع، هو حماقة الحكام في تلك الدول، أي بسبب السياسة الاقتصادية التي تتبعها هذه الأنظمة، ولكن الشعوب هي المتضررة أولا وآخراً، بحيث وصل الأمر في العراق منتصف تسعينيات القرن الماضي، أن الناس بدأت تبيع

أبواب وشبابيك وأرضيات بيوتها، بل عرض رجل في البصرة جنوب العراق، أولاده للبيع في السوق المحلي، ونجحت الولايات المتحدة في الوصول إلى تأييس الشعوب من الحل والفرج، فالشعب العراقي كأنموذج آيس من الفرج بفك الحصار الاقتصادي، المفروض أصلا على النظام المستبد فيه، حتى طلب العراقيون أن يحكمهم أي شخص بدل نظام البعث، فنجحت أمريكا أخيرا في السيطرة على المورد الأهم في الشرق الأوسط، والبوابة الأولى في الشرق الأوسط، على الرغم من أن النظام البعثي هو أمريكي بامتياز. إذن ما تريده القوة العظمى (أمريكا على وجه الخصوص) هو صناعة ما يأتي:-

١- فرض أنظمة موالية لها في منطقة الشرق عامة والشرق الأوسط خاصة، وهو نفس هدف بريطانيا وفرنسا سابقا، ولعله هدف كل القوة الكبرى، وهذه الأنظمة بالضرورة سوف تضغط، على شعوبها سياسيا واقتصاديا واجتماعياً[٤٧]. من خلال فرض سياسات غير متزنة وغير مسترجه، مما يولد نقمة هذه الشعوب المضطهدة ضد أنظمتها، وبالنتيجة تطالب بالتغيير أو تقوم هي به، وعلى كلا الاحتمالين فالقوى الكبرى جاهزة للتدخل، لحماية مصالحها في المنطقة[٤٨].

٢- مما سبق تفرض القوى الكبرى، هيمنتها وتحقق رغبتها (بإنقاذ المحرومين)، من خلال إغراق الأسواق بالمنتجات الاستهلاكية، التي تفتقر لها شعوب تلك البلدان المحرومة، "بعد التغيير طبعا"، مع التأكيد أن القوة الكبرى تركز على الشعوب الحية، في هذا النمط الاقتصادي، أي تلك الشعوب التي تأبى الضيم والظلم، مثل الشعب العراقي والمصري كأنموذجين، أما باقي الشعوب التي لا تهتم بما يجري من حولها، فهي منعمة لأن (الشر) لا يأتي منها البتة، مثل الكثير من شعوب دول الشرق الأوسط والخليج.

٣- النتيجة هي شعوب تابعة للقوى العظمى، وسياستها شاءت تلك الشعوب أم أبت[٤٩]. لذا فإن الهدف هو صناعة بلدان بشعوب استهلاكية، لما تنتجه القوى العظمى، ومن المفارقات أن ما ينتج لديهم، تخرج أغلب مواده الأولية من أراضينا.

٤- السعي الحثيث لإفراغ الدول المستهدفة، من الصناعات الحقيقية التي تمثل العمق الاستراتيجي للدولة ومواطنيها، وفي حال فلتت دولة ما، وقامت ببناء صناعة وزراعة، هاجمت القوى الكبرى تلك الدولة، بشتى الأسلحة لكي تجبرها على الخضوع لسياستها المالية والاقتصادية، من خلال فرض رسومات جمركية وقوانين تمنع الاستيراد منها، أو فرض ضرائب كبيرة على السلع الداخلة لها، أو فوائد على القروض التي تحتاجها، أو فرض رسوم ضريبة لتصدير بعض المنتجات التي تحتاجها تلك الدولة، في بناء صناعتها وزراعتها، الخ.المهم أن تبقى الهيمنة للسوق والمنتج، الذي يصدر من الدول العظمى هو السائد والطاغي، والويل لمن يحاول أن يبني بلده بسلع ذات طابع صناعي محلي.

المطلب الرابع: الهيمنة الثقافية والفكرية:ـ

أكمالاً لنصاب الهيمنة يأتي الدور هنا للهيمنة الثقافية والفكرية، الهدف من هذه الهيمنة هو تغيير الهوية الثقافية والفكرية، لأمة ما أو الأمم التي تهيمن عليها القوى الاستعمارية، من الملاحظ أن القوى الاستعمارية، بغض النظر عن ماهيتها وهويتها الثقافية والفكرية التي تحملها، تحاول أن تفرض هويتها على الشعوب التي تستعمرها، وهذا الأمر سارٍ على الاستعمار الاستيطاني وغيره، فعندما بدأت الدول الأوربية بالاستيطان في العالم الجديد (أمريكا)، بدأ الأوائل منهم تغيير الهوية الثقافية للسكان الأصليين أي الهنود الحمر،

ويبين المفوض الهندي توماس مورغن طبيعة ما يجب أن يتعلمه الطفل الهندي ليصبح متمدنا، فيقول:- لابد من غرس محبة الدولة الأمريكية في عقله وقلبه، عليه أن ينظر إلى الولايات المتحدة كوطن صديق ضحى من أجله وأعطاه الكثير، عليه أن ينسى ما يقوله أهله عن البيض، ويعرف أن كل ما حصل كان لمصلحته، عليه أن يتخذ من أبطال التاريخ الأمريكي وعظمائه مثالا يحتذى، وأن يشعر بالفخر بما أنجزوه، وعليه أن لا يسمع أو يعرف شيئا عما جرى للهنود، أو عما يسمى بظلم الإنسان الأبيض للهنود، فإذا كان تاريخه التعيس يشير إلى شيء مما جرى، فإن من الواجب نفي ذلك كليا وإفهامه أن ما حصل كان لمصلحته وأن مستقبلا باهرا ينتظره(٥٠).

إذا ينبغي أن ينسى المستعمَر كل ما فعله المستعمِر، لأن ذلك يصب في مصلحته، عليه أن يتخذ القادة والثقافة الجديدة، وكل شيء هوية جديدة له، بدلا عن هويته الأصلية، وإلا يباد كما أبيد الهنود الحمر وغيرهم. ونفس الشيء طبق في المغرب والمشرق العربي، ولعل الجزائر ومحنة الفرنسة فيها، تمثل خير دليل على الهيمنة الثقافية، ومحاولة تغيير الهوية الحضارية للدول المستعمرة.وهذا النفس لم يتغير مع تقدم الزمن بل تفاقم، تقول كونداليزا رايس، حينما كانت تشغل منصب مستشارة الأمن القومي، في إدارة جورج بوش الابن في دورته الرئاسية الأولى، ٢٠٠٠-٢٠٠٤م، تتحدث عن تغيير أو ضرورة تغيير العقل العراقي، كمقدمة لتغيير العقل العربي، وعشرات التصريحات والتلميحات الأخرى، التي تصب في خانة ضرورة تغيير مناهج التدريس، وضرورة استئصال جذور الكراهية، في الثقافة العربية السائدة ضد السامية(٥١). تصريحات وكتابات من هذا النوع، لا يمكن أن تبشر بخير البتة، والسؤال هنا هل هذا شأن كافة المستعمرين، أي هل كل حضارة تأتي من شأنها أن تغير الهوية الثقافية للآخرين؟ أم أن هذا الأمر مقتصر على الحضارة

الجديدة فقط (الولايات المتحدة)، وهل الآليات التي تتبع هي واحدة أيضا، والفرق يكمن في شكلها الخارجي دون المضمون الداخلي، بسبب تغير الوضع الزمكاني للحضارات،؟

الإجابة ليست عسيرة أبدا، التاريخ الحضاري ينبئنا، بأن الحضارات الأخرى التي سادت العالم، تتبع أسلوب التغيير الحضاري للهوية الثقافية، ولكن بطرق تختلف قشريا فقط، فغزوات الاسكندر الأكبر والبابليين والرومان والعرب والصليبين وغيرهم، كلها كان هدفها السيطرة على العالم، ونشر الثقافة الجديدة التي تؤمن بها هذه الحضارات، واستمر إلى اليوم وسوف يستمر. ومن الملاحظ أيضا أن أغلب الحضارات التي سادت والتي سوف تسود، تنطلق من أساس ديني لنشر الثقافة التي تحملها، الأساس الديني الذي نعنيه هو الغطاء الذي تستخدمه الحضارات الجديدة، لغرض نشر ثقافتها، فهو الخدعة التي يستخدمها القادة لإيهام شعوبهم، بأن قتالهم هو قتال مقدس، وأن الشعوب الأخرى هي شعوب مجدفة كافرة، وينبغي أن تدخل في الإيمان، فالاسكندر الأكبر أراد أن ينشر الثقافة اليونانية، التي كان يظن أنها السائدة آنذاك، ونشر القيم اليونانية هذه استدعى، استعمار واحتلال الكثير من الأراضي والممالك، وإزهاق عشرات آلاف النفوس، وكان الشعار المرفوع أمام الجيوش هو رايات الآلهة التي يؤمن بها المقدونيين واليونانيين،[٥٢]. وهكذا ديدن كل الفاتحين، سواء تقدم الزمن وتقدمت المدنية أم لا.

هوامش البحث

(١) منور- هشام - مقال بعنوان- ملامح وعي الاستشراق الأمريكي بالحضارة العربية - الإسلامية- المنشورة في موقع المسلم - بتاريخ ٢٠٠٩م.

(٢) ينظر- مخلف- نعمة إسماعيل - السياسة الخارجية الأمريكية من عام ١٩٣٩-١٩٦٠م دراسة تحليلية - ط- مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي- ط- العراق- بغداد-عام ٢٠٠٩. - ص ١٤ وما بعدها

(٣) نقصد بمصطلح الشرق في هذه البحث هو العرب والمسلمين، أي الحضارة العربية الإسلامية. الباحث.

(٤) كيسنجر- هنري - الدبلوماسية - من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة- ت- مالك فاضل البديري ط - الأهلية للطباعة والنشر- عمان - الأردن- الطبعة الأولى عام ١٩٩٥م. - ج١- ص١٢.

(٥) غليك- جيمس - نظرية الفوضى -علم اللا متوقع- ت- احمد مغربي - ط- دار الساقي- بيروت - لبنان- الطبعة الأولى- ٢٠٠٨م. - ص٣٤

(٦) ينظر- فوكودوم- شيجيرو- عملية هاواي- المعهد البحري للولايات المتحدة- ت- الكلية البحرية الملكية المصرية - طبع سنة -١٩٤٩م. - ص ١٣١٢-١٣٣٥.

(٧) كيسنجر- هنري - هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية - نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين-ت- عمر الأيوبي - ط- دار الكتاب العربي- بيروت - لبنان - الطبعة الثانية عام ٢٠٠٣م. - ص-٧.

(٨) ينظر- فوكوياما- فرنسيس - نهاية التاريخ أو الإنسان الأخير-ت- د- فؤاد شاهين-د-جميل قاسم-د- رضا الشايبي- الأشراف مطاع ألصفدي- ط- مركز الإنماء القومي- بيروت-لبنان- ١٩٩٣- ص٤٥.

(٩) نفس المصدر السابق-ص٤٧.

(١٠) ينظر -هانتنغتون- صاموئيل - صدام أو صراع الحضارات - ترجمة د-مالك عبيد أبو شهيوة- و- د محمود محمد خلف- ط- الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان- مصراته - ليبيا- سنة ١٩٩٩م.- ص- ٣٤٥.

(١١) ستكلتز- جوزيف - العولمة ومساؤها - ت- فالح عبد القادر حلمي- ط - بيت الحكمة- العراق- بغداد- ط- الأولى-سنة٢٠٠٣م. - ص٨٠-٨١

(١٢) ينظر- ليكلرك-جيرار- العولمة الثقافية الحضارات على المحك- ت-جورج كتورة- ط-بيروت- لبنان- دار الكتاب الجديد المتحدة- ص٣٥.وهانز-بيتر مارتن-و- هارالد شومان- فخ العولمة- ت-د-عدنلن علي عباس- الكويت- دار المعرفة-سلسلة كناب المعرفة-ص٢٣١.

(١٣) نفس المصدر السابق - ص١٢٠.

(١٤) نفس المصدر السابق - ص١٣٢.

(١٥) ينظر- ليكلرك-جيرار- العولمة الثقافية الحضارات على المحك- ت-جورج كتورة- ط-بيروت- لبنان-دار الكتاب الجديد المتحدة. ص١٣٢.

(١٦) منظمة اليونسكو - الكتاب السنوي- فرنسا -باريس-١٩٩٤ .وقد بين هذا المصدر الموضوع على شكل جداول وإحصائيات رياضية للمزيد يمكن مراجعتها على الموقع الالكتروني للمنظمة.

(١٧) نفس المصدر السابق.

(١٨) نفس المصدر السابق

(١٩) الناصري- سلام خطاب - الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية - ط - جروس برس- لبنان -بيروت- الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠-ص١٢٣.

(٢٠) ينظر- حاتم- محمد عبد القادر-العولمة مالها وما عليها- ط- مصر-القاهرة- الهيأة المصرية العامة للكتاب-ص١٩٨.

(٢١) مصطلح يراد به ما قبل الحداثة أي ما قبل بداية النهضة الأوربية الحديثة فيعبر بحرفي "قب" بمعنى قبل.الباحث.

(٢٢) فوكوياما- فرنسيس - نهاية التاريخ أو الإنسان الأخير-ت- د- فؤاد شاهين-د-جميل قاسم- د- رضا الشايبي- الأشراف مطاع ألصفدي- ط- مركز الإنماء القومي- بيروت-لبنان-١٩٩٣- ص٢٢٠.

(٢٣) ينظر- وول ديورانت - قصة الحضارة- ت- محمد بدران- ج٦-من طبعة جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ص٤٥-٤٦.

(٢٤) بروي- إدوارد - مع مجموعة من الأساتذة- تاريخ الحضارات العام- مج٣-القرون الوسطى- ت- يوسف أسعد داغر-و- فريد م.داغر.ط- بيروت-لبنان- عويدات للنشر والطباعة- ص١٤٤وما بعدها.

(٢٥) كيسنجر- هنري - الدبلوماسية - من الحرب الباردة إلى يومنا هذا-ج٢- ت- مالك فاضل البديري- ط - الأردن- عمان-المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع- طبعة أولى-١٩٩٥م- ص٥٢٥.

(٢٦) نفس المصدر السابق- ص٥٢٥.

(٢٧) كيسنجر- هنري- هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية- نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين- ت-عمر الأيوبي- ط- بيروت - لبنان- دار الكتاب العربي- سنة ٢٠٠٢م- ص٢١٧- ٢١٨.

(٢٨) وقد عشنا تلك السنوات المريرة منذ عام ١٩٩٠-٢٠٠٣. والتي أهلكت الحرث والنسل، فبينما كان رأس النظام ومعاونيه وأتباعه ينعمون بخيرات العراق، كان الشعب يبيع بناته وأبنائه لشدة العوز والفقر، والسبب في كل هذا هي الأنظمة التي زرعت أو ساعدت الولايات المتحدة على إيجادها. لقد وصل الأمر بنسبة كبيرة من الشعب العراقي أنها تقبل بأي حاكم كان فقط أرفعوا الحصار والظلم عنا وحدث بالفعل وهاهي النتائج التي نراها الآن أمامنا.الباحث.

(٢٩) مخلف- نعمة إسماعيل - السياسة الخارجية الأمريكية - دراسة تحليلية- ط- العراق -بغداد- مؤسسة مصر مرتضى-سنة٢٠٠٩-ص١٨٠.

(٣٠) ينظر- ماجد كيالي ـ حقيقة إسرائيل ـ مجلة العمال العرب ـ العدد/٣٢٤ أيار ١٩٩٤.

(٣١) ينظر- د-غزاوي- زهير - حول مشروع النظام الشرق أوسطي - مجلة العمال العرب - العدد/٣٢٢ - ١٩٩٤ .

(٣٢) ينظر- هوميروس - الإلياذة والأوديسة- ت- فخري عمر- ط-دار الهلال-مصر - القاهرة- سنة١٩٥٦- مصر- بتصرف الباحث.

(٣٣) ينظر- محمد كرم- أبطال أسطوريون- ط- مطبعة الفجالة بمصر- سنة١٩٣٦- بتصرف الباحث.

(٣٤) ينظر- فيبي مار- وليم لويس- امتطاء النمر- تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة- الفصل الأول- بقلم - ملفين جودمان- ت- عبد الله جمعة الحاج- طبع ونشر- مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- الطبعة الأولى-١٩٩٦- ص٢٦ وما بعدها.

(٣٥) نفس المصدر السابق- التمهيد-ص٧-وما بعدها.

(٣٦) ينظر-سكتتلز جوزيف - العولمة ومساؤها - ت- فالح عبد القادر حلمي- ط - بيت الحكمة- العراق- بغداد- ط- الأولى-سنة٢٠٠٣م. - ص١٢.

(٣٧) د- عبد الوهاب الكيالي- كامل زهيري- الموسوعة السياسية- ط- مطبعة المتوسط - بيروت- لبنان- الطبعة الأولى-١٩٧٤- ص٣٣٤.

(٣٨) ينظر- وول ديورانت - قصة الحضارة-. ت- محمد بدران- ج٣٢-من طبعة جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ص١٤٦

(٣٩) نفس المصدر السابق-ص١٤٩.

(٤٠) يحيى أحمد الكعكي- الشرق الأوسط وصراع العولمة- ط- دار النهضة العربية- بيروت -لبنان- الطبعة الأولى-٢٠٠٢م- ص٢٤١- ملاحق الكتاب- نص اتفاقية سايكس- بيكو-١٩١٦م.

(٤١) هنري كيسنجر- هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية- نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين- ت-عمر الأيوبي- ط- بيروت - لبنان- دار الكتاب العربي-سنة ٢٠٠٢م-ص-٤٠-٤١

(٤٢) نفس المصدر السابق-ص٤١.

(٤٣) ينظر- الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق- مجموعة مؤلفين إسرائيليين- ت- احمد أبو هدبه- ط- مركز الدراسات الفلسطينية- دمشق- سورية- الطبعة الأولى-٢٠٠٥- ص١٤.

(٤٤) مونكلر- هير فريد - الإمبراطوريات -منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية- ت- عدنان عباس علي-ط-مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية-أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة- الطبعة الأولى-٢٠٠٨-ص٢٣٧

(٤٥) فوكوياما- فرنسيس - نهاية التاريخ أو الإنسان الأخير-ت- د- فؤاد شاهين- د-جميل قاسم - د- رضا الشايبي- الأشراف مطاع ألصفدي- ط- مركز الإنماء القومي- بيروت-لبنان-١٩٩٣- ص٨٩.

(٤٦) ينظر- مالك بن نبي - شروط النهضة - ط- مصر- القاهرة-سنة١٩٧٨م- ص١٩-٢٠.

(٤٧) لا يمكن نسيان طوابير المواطنين العراقيين في السبعينات والثمانينات والتسعينات، لشراء الخبز والبيض وباقي المواد الغذائية، بسبب سياسة الحرمان التي كان يتبعها النظام البعثي في العراق، والتي أدت إلى تزايد النقمة على النظام فيما بعد.

(٤٨) من السياسات المتبعة لدى القوى المهيمنة، لفرض إرادتها السياسة والاقتصادية، هو فرض حصار على البلدان المستهدفة، بسبب رعونة حكامها أو استبدادهم أو تهديدهم لمصالح القوى العظمى، هذا الحصار له انعكاس سلبي على المواطن دون الحاكم،فيولد الجوع الذي يولد الرذيلة والجريمة، وبالتالي تستغيث تلك الشعوب بمن يخلصها من قهرها، فيأتي البطل لتخليصها تحت شعار "جئنا محررين لا فاتحين"؟

(٤٩) أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة العراقية المؤقتة بعد التغيير عام٢٠٠٣ على توقيع اتفاقية مع البنك الدولي يرفع العراق فيها الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية، الوقود، الغذاء. في مقابل جدولة الديون وتخفيضها، ومنحه قروض مستقبلية، وهي بداية ليس إلا، سوف يتبعها الكثير من التغييرات التي تخرج العراق من النظام الاشتراكي الذي عاشه لعقود إلى النظام الرأسمالي ولكن بصورة دفعية لا تدريجية، مما يربك الأسواق كما هو الملاحظ الآن.

(٥٠) ينظر- منير العكش - أميركا والإبادات الثقافية- ط-دار رياض الريس للكتب والنشر- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى-٢٠٠٩-ص١٨.

(٥١) نفس المصدر السابق- ص ٢٢.

(٥٢) ينظر- وول ديورانت - قصة الحضارة- ت- محمد بدران- ج -٢٢- من طبعة جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ص٢٣٤. وهير فريد مونكلر - الإمبراطوريات - منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية- ت- عدنان عباس علي- ط- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة- الطبعة الأولى-٢٠٠٨- ص٢٣٧.